

تقرير الأمين العام عن بعثته للمساعي الحميدة في قبرص

أولا - مقدمة

١ - ظلت مشكلة قبرص على جدول أعمال مجلس الأمن لمدة تناهز ٤٧ عاما. وطلب إلى الأمين العام أولا في آذار/مارس ١٩٦٤ أن يستخدم مساعيه الحميدة للتوصل إلى حل دائم في قبرص (قرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤)). وبما أن الأمناء العامين المتعاقبين ومستشاريهم الخاصين قد بذلوا جهودا لمساعدة الجانبين على التوصل إلى تسوية شاملة، بما في ذلك الجهود المكثفة إلا أنها لم تكمل بالنجاح التي بذلت في الفترة بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٤. ورغم ما تم توثيقه في التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن خلال أكثر من أربعة عقود، لم يتسن اغتنام العديد من الفرص الضائعة.

٢ - وكافح الأمناء العامون المتعاقبون للتوفيق بين هدف المساعدة على إيجاد حل لشعب قبرص وبين التحديات المزمنة القائمة أمام مواصلة القيام بعملية مفيدة. وبالفعل، واصل المجتمع الدولي، طوال عدة عقود، الاستثمار في إمكانية أن تصبح قبرص دولة رائدة في تحقيق السلام في منطقة يسودها الاضطراب. وما من شك في أن عائد السلام عموما سيكون عظيما بالنسبة لقبرص وتركيا واليونان والاتحاد الأوروبي. ويظل النزاع الذي طال أمده يشكل عقبة أمام استغلال الإمكانات الهائلة في مجالات التجارة والنقل والخدمات المالية. وتحقيق سلام شامل ودائم هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى زوال حالة انعدام الأمن التي عانت منها أجيال من القبارصة اليونانيين والأتراك، فضلا عن فتح فرص اقتصادية عظيمة للطائفتين. ولا شيء سوى تحقيق تسوية سلمية يمكنه أن يؤدي إلى البدء في التعافي من الجراح التي عانى منها الجانبان.

٣ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، قدم مستشاري الخاص إحاطة إعلامية لمجلس الأمن عن التطورات في المفاوضات. وأقر مستشاري الخاص بوجود صعوبات سياسية قائمة أمام نجاح زعميي الطائفتين في تحقيق تقدم. وأشار إلى أنه يتعين على الزعيمين التحلي بالشجاعة

للتوصل إلى حل وأكد أن كلا الزعيمين سيستفيدان من استمرار الدعم من الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. وعقب ذلك، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٩٣٠ (٢٠١٠) في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠، وحث فيه الزعيمين بشدة على زيادة زخم المفاوضات لضمان اغتنام هذه الفرصة بالكامل من أجل التوصل إلى تسوية شاملة. واقترحت في تقرير الصادر في أيار/مايو ٢٠١٠ (S/2010/238) أن أرصد عن كثب التقدم المحرز في المفاوضات خلال الشهر الستة المقبلة. ويوفر هذا التقرير تقييما لحالة العملية ويقدم توصيات لتتظن فيها قيادتا القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك وطائفتيهما. وسأقدم تقييما مستكملا إلى مجلس الأمن خلال ثلاثة شهور.

ثانياً - معلومات أساسية

٤ - تم الشروع في جولة المفاوضات الحالية بعد إبرام اتفاق ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٨ بين ديمتريس كريستوفياس، زعيم القبارصة اليونانيين، ومحمد علي طلعت، زعيم القبارصة الأتراك. وأكد الزعيمان مجدداً، في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨، التزامهما باتحاد يتألف من منطقتين وطائفتين ويقوم على أساس المساواة السياسية، على النحو المحدد في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وستكون لتلك الشراكة حكومة اتحادية لها شخصية دولية واحدة، فضلاً عن دولة مؤسّسة قبرصية تركية ودولة مؤسّسة قبرصية يونانية (انظر الوثيقة S/2008/353). وفي ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، أعلن الزعيمان، في بيان مشترك، أنهما "ناقشا مسألتي السيادة الواحدة والمواطنة الواحدة واتفقا عليهما من حيث المبدأ". وصدر بيان مشترك آخر في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨، جرى فيه التأكيد على ما يلي: "هدف المفاوضات الشاملة هو إيجاد حل لمشكلة قبرص يقبله الطرفان ويصون الحقوق والمصالح المشروعة للقبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك. وسيطرح الحل المتفق عليه لاستفتاءين منفصلين متزامنين".

٥ - وفي بيان مشترك صدر في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أعرب الزعيمان عن أملهما بآملان بشدة أن يكون عام ٢٠١٠ هو عام حل مشكلة قبرص. وفي ١ شباط/فبراير ٢٠١٠، أصدر الزعيمان بياناً مشتركاً جدد فيه التزامهما القوي وأقرا فيه بأن وقت التوصل إلى تسوية قد حان وأعربا فيه عن ثقتهما بأن من الممكن التوصل إلى حل في أقرب وقت ممكن بتوافر حسن النية والعزيمة. وفي بيان مشترك صدر في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٠، قبل تعليق المحادثات لتمكين زعيم القبارصة الأتراك من خوض الانتخابات في الشمال بوقت وجيز، أعرب الزعيمان مجدداً عن اقتناعهما بأن رغبتهما في إيجاد حل ستقودهما سريعاً إلى حل مقبول للطرفين.

٦ - وفي ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠، تم انتخاب زعيم جديد للقبازصة الأتراك. وكتب إلى كل من السيد درويش إروغلو، الزعيم الجديد للقبازصة الأتراك، والسيد كريستوفياس، مؤكدين التزامهما بمواصلة المحادثات. واستؤنفت المفاوضات في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٠. وكما يتضح من رسالتي المؤرخة في اليوم نفسه، اتفق الزعيمان على مواصلة المفاوضات على أساس المعايير التي وضعتها الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن، والبيانين المشتركين الصادرين في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨ و ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

٧ - وقد مر الآن أكثر من عامين على بدء المفاوضات الشاملة. وطلب الزعيمان تحديداً أن تتم عملية التفاوض بقيادة قبرصية وملكية قبرصية. وصاغ الزعيمان هيكلًا للمفاوضات يتضمن ستة أفرقة عاملة، وسبع لجان تقنية، وعملية المفاوضات الشاملة التي اشتملت على عقد اجتماعات بين الزعيمين وبين الممثلين الذين يختاراهم على السواء. وطلب الطرفان أن تقوم الأمم المتحدة باستضافة المحادثات وتيسيرها. واستندت المنهجية المعتمدة للمفاوضات، كما اتفق عليها الزعيمان، إلى مبدأ "لا اتفاق على شيء إلى حين الاتفاق على كل شيء".

٨ - ومنذ بدء المفاوضات الشاملة في أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ وحتى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، اجتمع الزعيمان ٨٨ مرة. وشملت الاجتماعات بين الزعيمين ٢٩ اجتماعاً لمناقشة مسائل تتعلق بمجال الحوكمة وتقاسم السلطة، و ٥ اجتماعات بشأن مجال المسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي، و ٨ اجتماعات بشأن مجال المسائل الاقتصادية، و ٢٥ اجتماعاً بشأن مجال الملكية، و ٤ اجتماعات بشأن مجال الأراضي، واجتماعين بشأن مجال الأمن والضمانات. وعقد الزعيمان أيضاً ستة اجتماعات لمناقشة مسائل المواطنة، والهجرة، والأجانب، واللجوء. وبناء على طلب الزعيمين، عُقدت أيضاً اجتماعات إضافية بين ممثلي كل منهما واللجان التقنية التابعة لكل منهما على مستوى الخبراء توطئة لإجراء مباحثات أشمل.

ثالثاً - حالة العملية

٩ - عند تقييم حالة العملية، أعتقد أن من المفيد تقسيم المحادثات التي جرت حتى الآن إلى ثلاث مراحل محددة، هي: الفترة التحضيرية؛ والمرحلة الأولى من عملية التفاوض (حتى موعد الانتخابات في الشمال)؛ والمرحلة الحالية، وهي المرحلة التي يشارك فيها زعيم جديد للقبازصة الأتراك. وإذا ما أدرجنا الفترة التحضيرية بوصفها جزءاً أساسياً من مرحلة المفاوضات الحالية، فإن فترة المحادثات تجاوزت الآن العامين والنصف بوقت قصير وحسب.

الفترة التحضيرية

١٠ - أذن الاجتماع التاريخي في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٨ بين ديمتريس كريستوفياس، زعيم القبارصة اليونانيين، ومحمد علي طلعت، زعيم القبارصة الأتراك، بانتهاء فترة أربع سنوات من المواجهة بين الجانبين. وفي ذلك الوقت، تقرر إنشاء عدد من الأفرقة العاملة واللجان التقنية للتمهيد لاستئناف المفاوضات الشاملة. واتفق الزعيمان كذلك على الاجتماع مرة أخرى بعد ثلاثة شهور لاستعراض عمل الأفرقة واللجان، واستخدام نتائج ذلك العمل للبدء في المفاوضات تحت رعايتي.

١١ - واتفق الزعيمان، أيضا خلال اجتماع ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٨، على فتح معبر على شارع ليدرا في وسط مدينة نيقوسيا القديمة التي مثلت رمزا طوال سنوات عديدة على انقسام قبرص. وشكل ذلك أول تدبير من تدابير بناء الثقة ينفذه الجانبان. وفي ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، قام ممثلا الزعيمين وعمدتا القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك بافتتاح شارع ليدرا في حضور مواطنين من جانبي خط التقسيم وأعضاء من المجتمع الدولي، وذلك بعد ٤٤ سنة من إغلاق الشارع.

١٢ - وفي ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، تم رسميا إنشاء ستة أفرقة عاملة وسبع لجان تقنية، بمثلين لكلتا الطائفتين. وكلفت الأفرقة العاملة - المعنية بمعالجة مسائل الحوكمة، والمسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي، والأمن والضمانات، والأراضي، والملكية، والمسائل الاقتصادية - بالسعي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من التقارب بشأن المجالات الرئيسية، وبتسليط الضوء على المجالات التي تعذر فيها على الجانبين التوصل إلى اتفاق وتحديد خيارات الحل الممكنة. وكُلفت اللجان التقنية بمهمة التعامل مع المسائل التي تمس مباشرة بالحياة اليومية للطائفتين، بما في ذلك مسائل الجريمة/المسائل الجنائية، والمسائل الاقتصادية/التجارية، والتراث الثقافي، وإدارة الأزمات، والمسائل الإنسانية، والصحة، والبيئة. وتمثل هدف عمل اللجان التقنية في وضع تدابير لبناء الثقة يمكن أن تكفل تهيئة بيئة مواتية لإيجاد تسوية بتحسين الحياة اليومية للقبارصة.

١٣ - ومثلت نواتج عمل الأفرقة العاملة استعراضا من الجانبين لجميع مجالات المفاوضات كوسيلة لوضع معيار "خط أساس" أولي للمحادثات. وبالفعل أصدرت ثلاثة من الأفرقة العاملة تقارير مشتركة استخدمها الزعيمان في وقت لاحق. كذلك وضعت الأفرقة العاملة طريقة العمل التي تحدد لإجراءات الاجتماعات ودور الأمم المتحدة، وهي طريقة العمل المتبعة عموما حتى الآن.

١٤ - واضطلعت اجتماعات الأفرقة العاملة خلال هذه الفترة بدور هام في إعادة إرساء التبادل المنتظم بين الجانبين وشكلت الخطوات الأولى لتزايد الاطمئنان وعملية لبناء الثقة. وعلى ذلك النحو، فقد أرست تلك الاجتماعات أساسا مفيدا للمفاوضات الشاملة.

١٥ - وخلال الفترة التحضيرية، أصدر الزعيمان أيضا تعليمات من أجل التنفيذ الفوري والكامل "لتدابير بناء الثقة" الـ ٢٣ التي صاغتها اللجان التقنية. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أحرز تقدم بطيء فيما يتعلق بتنفيذ تلك التدابير، فضلا عن مبادرات أخرى للجان التقنية. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، كرر الزعيمان إعلان التزامهما بأربع تدابير من تدابير بناء الثقة تلك. وبصفة عامة، من جملة الـ ٢٣ تدبيرا التي صاغتها اللجان التقنية، تم تنفيذ ستة تدابير حتى الآن، بما في ذلك إنشاء غرفة اتصالات مشتركة لتبادل المعلومات عن الجريمة والمسائل الجنائية، وتيسير مرور مركبات الإسعاف خلال نقاط العبور، وتنفيذ مشروع لإعداد قائمة جرد للتراث الثقافي غير المنقول في قبرص. إضافة إلى ذلك، وعقب الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الزعيمين في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، قام الزعيمان في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ بافتتاح معبر ليمنيتس/يشيليرماك. ويربط هذا المعبر بين قريتي ليمنيتس/يشيليرماك، في الشمال، وكاتو بيرغوس، في الجنوب.

١٦ - ومثل الالتزام بتدابير بناء الثقة الـ ٢٣ الموضوع في الفترة التحضيرية لبنة بناء هامة في عملية التفاوض. ورغم أن تنفيذ تدابير بناء الثقة بعد ذلك أدى، في بعض الأحيان، إلى تشتيت انتباه الطرفين وتعطيل المحادثات، فقد أدى عموما إلى التخفيف عن الطائفتين بإزالة الإحباطات اليومية التي تواجه جهودهما للتعامل مع بعضهما البعض. وشكل تنفيذ التدابير أيضا واحدة من الفرص القليلة التي مكنت من إيصال علامات أمل للجمهور بشأن إمكانيات وجدوى التوحد في المستقبل. ويظل عمل اللجان التقنية يشكل جانبا هاما في عملية التفاوض عموما حتى اليوم.

مرحلة المفاوضات الأولية

١٧ - بدأت مرحلة المفاوضات الأولية بالاستهلال الرسمي للمحادثات الشاملة يوم ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وفيما يشكل خطوة كبيرة إلى الأمام، أكمل الزعيمان بحلول شهر آب/أغسطس ٢٠٠٩ "القراءة الأولى" للمسائل التي تشكل حلا شاملا، وهي الحوكمة وتقاسم السلطة، والمسائل الاقتصادية، والمسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي، والملكية، والأراضي، والأمن.

١٨ - وتم الشروع في "قراءة ثانية" لزيادة أوجه التقارب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وخلال هذه المرحلة، تم تحقيق عدد من نقاط التقارب الهامة في مجالات الحوكمة وتقاسم

السلطة، والمسائل الاقتصادية، والمسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي. وأجريت المفاوضات بشأن هذه المجالات من خلال وثائق مشتركة واقتراحات توفيقية أعدها الجانبان على مدى فترة ممتدة أفضت إلى محادثات مكثفة في الربع الأول من عام ٢٠١٠. ومكنت هذه العملية الطرفين، وإن طال أمدها، من تحقيق أوجه تقارب في وجهات النظر وتضييق الفجوة بشأن ما تبقى من مجالات الخلاف. وركزت المباحثات بشأن الحوكمة وتقاسم السلطة على المسائل المتعلقة بالسلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والاختصاصات الاتحادية، والعلاقات الخارجية. أما المباحثات بشأن المسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي فقد انصبحت أساسا على كيفية تحديد وضعية قبرص الموحدة داخل هيئات الاتحاد الأوروبي، وتنفيذ التشريعات، والاستثناءات، وكيفية استيعاب التسوية ضمن الإطار القانوني للاتحاد الأوروبي. وركزت المباحثات بشأن المسائل الاقتصادية على الاختصاصات والوظائف الاتحادية، فضلا عن الميزانية الاتحادية. وأنشأ الزعيمان فريق خبراء معني بالمعاهدات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وهو الفريق الذي اجتمع لمناقشة المعاهدات المنطبقة على قبرص الموحدة.

١٩ - وجدير بالملاحظة أنه أُحرز، خلال هذه المرحلة، تقدم خلال جولتين من المفاوضات المكثفة أجريتا في الفترتين من ١١ إلى ١٣ كانون الثاني/يناير و من ٢٥ إلى ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وهو ما يمثل ستة أيام كاملة خصصها الزعيمان لإجراء محادثات. وثبتت قيمة تقدم الوثائق التقنية خلال مرحلة المفاوضات المكثفة، إذ مكنت من توفير مواقف تمهيدية مفصلة وشكلت نقطة انطلاق للمفاوضات بشأن مسائل محددة قيد النظر. وفي الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير ٢٠١٠، قمت بزيارة قبرص بهدف إظهار دعمي الشخصي للمحادثات والتأكيد على ضرورة السعي على وجه السرعة لتحقيق خاتمة ناجحة لها. وفي ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٠، عقد السيدان كريستوفياس وطلعت اجتماعهما الأخير، حيث كان الزعيمان في ذلك الوقت قد أحرزتا تقدما مطردا وتوصلا إلى تقارب شجعي. ولاحظت، على وجه الخصوص، أن الجانبين كانا في ذلك الوقت مقتنعين بإمكانية التوصل إلى تسوية شاملة، حيث أكدوا في تصريحهما المؤرخ ١ شباط/فبراير أنه "مع توافر حسن النية والعزيمة، يمكننا التوصل إلى حل في أقرب وقت ممكن" ملاحظين أن "الوقت قد حان للتوصل إلى تسوية".

٢٠ - وفي ١٨ نيسان/أبريل، في الانتخابات التي جرت في الجزء الشمالي من قبرص، انتخب القبارصة الأتراك السيد درويش إروغلو زعيما لهم، خلفا للسيد طلعت. وخلال هذه الفترة من المنافسة السياسية في الشمال، تعطلت عملية المفاوضات لأكثر من شهرين.

المرحلة الحالية

٢١ - بعد الانتخابات، كتب إلى كل من السيد كريستوفياس والسيد إرغلو، مؤكدين التزامهما بمواصلة المحادثات واستئنافها من حيث توقفت قبل الانتخابات. وبدأت المرحلة الحالية، التي انطلقت مع استئناف المباحثات الرسمية في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٠، بالاتفاق على تركيز المباحثات على مجال الملكية. وكانت المفاوضات بشأن الملكية قد أسفرت في وقت سابق عن تقديم وثيقة مشتركة تصنف فئات الملكية المعنية. وفي أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، قدم الجانبان اقتراحين شاملين بشأن الملكية وظلا يعملان من أجل "موائمة" اقتراحيهما. وتركزت المناقشات بشأن مسألة الملكية على إنشاء لجنة معنية بالملكية وآليات تبادلها، ونطاق إعادتها، وأصناف التعويض عنها. وقدمت اقتراحات جديدة تناولت الأبعاد الاقتصادية والمالية لمسألة الملكية. واقترح القبارصة الأتراك مبادرات جديدة فيما عدل القبارصة اليونانيون مواقفهم القائمة. ومنذ أيار/مايو ٢٠١٠، اجتمع الزعيمان ١٥ مرة بشأن مسألة الملكية، بما في ذلك اجتماعين دام كل منهما يوماً كاملاً، تم أحدهما خلال عطلة آب/أغسطس. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمع الممثلون والخبراء ٢١ مرة للمضي قدماً في المباحثات بشأن الملكية على صعيد أكثر تقنية.

٢٢ - وأقر بأن مسألة الملكية هي المسألة الأكثر تعقيداً بالتأكيد من بين المسائل قيد التفاوض. وأعترف بالجهود المبذولة من كلا الطرفين حتى الآن لمعالجة هذه المسألة بطريقة جدية. ومع ذلك، فقد أبلغني مستشاري الخاص عن قلقه بشأن نقص التقدم في الجهود الرامية إلى الاتفاق حول إطار مفاهيمي بشأن مسألة الملكية، وذلك على الرغم من مرور قرابة ستة أشهر من المباحثات بشأن هذه المسألة الحاسمة. وتظل اختلافات جوهرية قائمة بين الجانبين، إذ ذهب القبارصة اليونانيون إلى أنه يتعين، كمبدأ، تخيير القبارصة اليونانيين ذوي الممتلكات في الشمال بين مبادلتها بممتلكات أخرى أو تعويضهم عنها أو إعادتها إليهم. وهذا ما لا يقبله القبارصة الأتراك الذين يقولون إن بين ٧٠ و ٨٠ في المائة من الملكية في الشمال تعود للقبارصة اليونانيين، وإذا كان سيسمح لكل هؤلاء الملاك باستعادة ممتلكاتهم فإنه سيستحيل على القبارصة الأتراك تأمين مبدأ المنطقتين. ويطلب القبارصة الأتراك اعتماد حد أقصى لعدد القبارصة اليونانيين الذين يمكن إعادة الممتلكات إليهم. وهو أمر غير مقبول بالنسبة للقبارصة اليونانيين. وفي الوقت الحاضر، لا يمكن التوفيق بين هذين الموقفين.

٢٣ - ويجب أن يكون واضحاً أنه، لأجل إحراز نجاح في التفاوض بشأن اتحاد ذي منطقتين وطائفتين، سوف يتعين على الزعيمين توفيق هذه المسائل ومسائل خلافية أخرى لا يبدو التوافق بشأنها ممكناً في المجالات الستة جميعها. وتشمل هذه المسائل الخلافية مسألة

الأراضي، إذ أوضح القبارصة اليونانيون أنه سيستحيل عليهم المضي قدما دون ربط المباحثات حول الملكية بمسألة الأراضي. وقال القبارصة الأتراك مؤخرا إن مسألة الأراضي مسألة لن يناقشوها إلا في إطار مؤتمر متعدد الأطراف يجمع بين طرفي المحادثات والقوى الضامنة. وبشأن معاهدة الضمان، يصر كل من القبارصة الأتراك وتركيا على أن المعاهدة لا تزال سارية المفعول، في حين يريد القبارصة اليونانيون إلغائها.

٢٤ - وقد طرحت انشغالي بشأن التقدم المحرز خلال المرحلة الحالية من المفاوضات في مكالمات هاتفتين مع الزعيمين يوم ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ولاحظت أن العملية اتسمت بالبطء خلال الأسابيع الأخيرة، وحثت كلا الزعيمين على تحقيق تقدم ملموس في المباحثات الجارية بشأن الملكية من أجل الحفاظ على زخم عملية السلام. وفي حين يمثل تقديم اقتراحات تقنية بشأن الملكية تقدما هاما، لا يمكن أن تكون هذه الاقتراحات ذات فائدة إلا إذا استخدمت كقاعدة للتقارب بدل أن تعبر عن مواقف لا يحيد عنها.

٢٥ - وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، التقيت الزعيمين في نيويورك. وتطرق الاجتماع، الذي استمر لمدة أربع ساعات بما في ذلك غداء عمل، إلى التقدم الحاصل في مجمل مجالات التفاوض. وقد حددت عدة قضايا جوهرية وطلبت من الزعيمين العمل عليها وتقديم تقرير إلي عن التقدم المحرز في نهاية كانون الثاني/يناير.

٢٦ - وقد اضطلعت الأمم المتحدة طوال هذه العملية بدور الميسر فيما يتعلق بجميع جوانب بنية التفاوض. ولم يتسن لأي جانب من جوانب بنية التفاوض المفصلة، التي تضم ست أفرقة عاملة وسبع لجان تقنية والمفاوضات الشاملة، أن تعمل دون دعم وحضور الأمم المتحدة المستمرين. وقد دعمت بعثة المساعي الحميدة العملية عن طريق مساعدة الأطراف على صياغة الأفكار والتغلب على التحديات المعقدة مع تحقيق التوازن بين شواغل كلا الجانبين وكفالة إشراف القبارصة على العملية. وقد لقي هذا الدعم ترحيبا من الطرفين.

رابعاً - ملاحظات

٢٧ - المبدأ التوجيهي لهذه المفاوضات هو أن تكون على حد سواء بـ "قيادة القبارصة أنفسهم" و "إشرافهم عليها"، وهو الأمر الذي حظي بدعم قوي من جانب الأمم المتحدة في أقوالها وأفعالها. وعلى هذا النحو، يجب أن يتحمل كل من الزعيمين بالضرورة المسؤولية عن سير المحادثات وعن نجاحها أو فشلها. ولا أحد غيرهما يمكنه أن يضطلع بتلك المسؤولية. وتعني القيادة القبرصية أن الزعيمين هما من يتعين عليهما دفع العملية إلى الأمام، والدفاع عنها ضد أولئك الذين يسعون لعرقلتها.

٢٨ - وكما قلت مرات عديدة، لا يمكن للمحادثات أن تظل عملية مفتوحة. ومع ذلك، أخشى أن تكون فرصة سانحة وحاسمة على وشك أن تضيع. وصحيح أن الزعيمين قد التقيا ٨٨ مرة منذ استهلال المفاوضات الشاملة وأنا أنني على ما تحليا به من التزام. لكن المقياس الحقيقي لنجاح المفاوضات لن يتمثل في عدد المرات التي تمكنا من اللقاء فيها، وإنما يكمن في مدى التقدم الحاصل في إيجاد حلول للقضايا الشائكة تكون مقبولة من الطرفين. فالمحادثات من أجل المحادثات هي في نهاية المطاف غير منتجة.

٢٩ - وقد تميزت هذه العملية حتى الآن بفترات تباطأ خلالها النشاط وإن شهدت بعض ومضات الديناميكية قبيل الأحداث ذات الشأن. ومن بواعث قلقي أنه من المرجح ألا تكون البيئة السياسية في الربع الثاني من عام ٢٠١١ مواتية لمفاوضات بناءة. فمن المقرر إجراء الانتخابات النيابية في الجنوب في أيار/مايو، في حين ستجرى الانتخابات في تركيا في حزيران/يونيه. وفي كل المجتمعات، نادرا ما تكون اللحظات السياسية الحرجة مثل ظروف الانتخابات وقتا ملائما لتقديم التنازلات أو إبداء المرونة. وإذا تعذر التوصل إلى اتفاق موضوعي في جميع مجالات التفاوض قبل الدورة الانتخابية، فيمكن أن تعلق المحادثات بل أن هناك خطر جدي من أن تنهار المفاوضات وتفشل.

٣٠ - وتستمر استطلاعات الرأي الأخيرة في إظهار أنه، رغم تطوع كلتا الطائفتين إلى تحقيق السلام، هناك شك متنام لدى الرأي العام في فرص النجاح المحتمل للمفاوضات الجارية في التوصل إلى اتفاق دائم. وتشير استطلاعات الرأي إلى أن غالبية الرأي العام المحلي لا تكاد تتوقع أن يتم التوصل إلى تسوية، فضلا عن شك الجانبين أنه حتى إذا تم التوصل إليها، فليس هناك ما يضمن أن تكون للجانب الآخر نية جدية لاحترام مقتضياتها. والحل إذن يحتاج لأكثر من خطة شاملة: إنه يحتاج إلى قيادة قوية وحازمة تدافع عن فكرة قبرص الموحدة وكل ما تتضمنه من مزايا.

٣١ - وعلى الرغم من المناخ الجماعي الذي دارت فيه محادثات الزعيمين إلا أن ما صدر عنهما في أعقاب ذلك من تصريحات علنية غلب عليها الطابع الخطابي لم يوح بأن المفاوضات تسير إلى الأمام. فقد ظل القادة السياسيون، سواء كانوا من الحكومة أو المعارضة، يكيلون الاتهامات للجانب الآخر طوال العملية بتقويض المفاوضات. كما أن العبارات المنفلتة التي ظلت تصدر من حين لآخر عن الزعماء في حق بعضهم البعض لم تسهم في بناء ثقة الرأي العام في القيادة ولا في العملية السلمية. ومن المهم لكلا الطرفين أن لا يفترضا أنه بمقدورهما إقناع الرأي العام باقتفاء أثرهما دون عناء بمجرد التوصل إلى التزام

استراتيجي واضح بالتقدم باقتراح للتسوية. فمسؤولية عكس المسار الذي تدور فيه حلقة الرسائل السالبة تقع على عاتق القادة أنفسهم.

٣٢ - وفي حين يمكن من وجهة النظر العملية تفهم السرية الرسمية شبه التامة التي أحاطت بالمفاوضات، استنادا إلى مبدأ "لا اتفاق على شيء إلى حين الاتفاق على كل شيء"، إلا أن هذه السرية لم تكن مفيدة على صعيد مخاطبة الرأي العام. والحق أنه ليست هناك حلولاً سهلة لهذا الصراع بين التعتيم والشفافية في عمليات السلام. إلا أن ما يؤسف له في الحالة الراهنة هو أن المعلومات المفصلة الوحيدة التي كان المواطنون يتلقونها جاءت نتيجة تسريبات لنصوص منتقاة نقلتها وسائل الإعلام. ولهذا فمن غير المدهش أن تظهر استطلاعات الرأي العام بصفة عامة أن المواطنين يرغبون في أن يكونوا أكثر إلماما بما يدور في المفاوضات وأن يستطيعوا المساهمة بصورة أكبر في العملية. وقد أهابت قرارات مجلس الأمن بصفة متكررة بالطرفين أن يهيئا مواطنيهما "قبل وقت كاف" من إجراء الاستفتاء، كما أن البيان المشترك الصادر في آذار/مارس ٢٠١٠ يبيح لهما بغض النظر عن سرية المفاوضات، إطلاع مواطنيهما على التقدم المحرز حتى ذلك الحين وعلى الخلافات التي ما زال ينبغي تجاوزها. فحجب المعلومات عن المواطنين إلى أن يصبح الاتفاق على الحل الشامل متاحا قد تكون نتيجته أن يكتشف القائمون على الأمر عندما يحين موعد الاستفتاءين أن الرأي العام غير مهياً وغير متجاوب مع هذا الحل.

٣٣ - وقد أصبت بخيبة أمل كبيرة لما رأيته في وسائل الإعلام من سيل متواصل من التعليقات الكاذبة والشديدة السلبية تجاه الأمم المتحدة. فهذا النقد والتضليل الإعلامي بشأن الأمم المتحدة أمر مؤسف جدا. إن ما يقوم به المناهضون لإيجاد حل سلمي للمشكلة من جهود لتقويض مصداقية الأمم المتحدة ما هو في واقع الأمر سوى تقويض مباشر للعملية نفسها.

خامسا - الخلاصة

٣٤ - تحدثت بصفة مباشرة مع كلا الزعيمين. وذكرتهما بالأولوية العالية التي يمنحها المجتمع الدولي لمسألة إنهاء الخلافات بشأن الجزيرة. إن مفاوضات السلام تكون دائما مفاوضات صعبة وكثيرا ما تكون مضمّنة. واعترافا من الأمم المتحدة بذلك فقد كرست موارد كبيرة على صعيد العمليات الإنسانية وعمليات حفظ السلام إلى جانب الموارد المالية وغيرها لدعم المصالحة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في قبرص خلال السنوات الـ ٤٧ الماضية. وقد أوفد خمسة من الأمناء العامين بالأمم المتحدة بعثات للنوايا الحسنة إلى الجزيرة للمساعدة في تيسير مفاوضات السلام. وقد أعربت جميع الدول الأعضاء بالمنظمة عن نواياها

الحسنة ودعمها على أمل أن يسعى الطرفان إلى الوصول إلى تسوية تفضي إلى إعادة توحيد الجزيرة بروح إيجابية وبناءة.

٣٥ - ويعود اهتمام المجتمع الدولي المستمر بالعملية السلمية في قبرص إلى الأهمية القصوى التي يكتسبها إيجاد حل للتراع ليس فقط بالنسبة للجزيرة وإنما بالنسبة للمنطقة، ويتوقع الجميع بوضوح أن تنجح هذه الجهود. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ أعرب كلا الجانبين عن أملهما القوي في إيجاد حل لمشكلة قبرص بنهاية عام ٢٠١٠. ووافقت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على هذا الالتزام. وفي حين أُحرز بعض التقدم إلا أن هذا التقدم شابه بطء يبعث على الإحباط. وعند زيارتي للجزيرة في شباط/فبراير، أهبت بزعمي الطائفتين بأن لا يهدرا هذه الفرصة التاريخية، وقلت إن المجتمع الدولي يعلق آمالا كبيرة على كون قادة قبرص سيكونون على قدر التحدي وإن الحل ليس بعيد المنال. إنما يبعث على الخيبة الآن هو أن السنة تشارف على الانتهاء ولم تتم تلبية هذه التوقعات.

٣٦ - وقد حان الوقت الآن لبذل أقصى ما يمكن من جهود حتى تكمل هذه المفاوضات بالنجاح. وبما أن قادة قبرص قد أعربوا عن التزامهم بتحقيق الأهداف المشتركة في اتحاد ذي منطقتين وطائفتين فالجميع يتوقع منهم الوفاء بالعهد الذي قطعوه بالوصول إلى تلك النتيجة. وأهيب بجميع الأطراف الفاعلة الإقليمية أينما كانت أن تسهم بصورة إيجابية بغية المساعدة في تنويع تلك المفاوضات بالنجاح السريع. والأمم المتحدة على استعداد على المحافظة على دورها التمكيني في عملية يتولى القبارصة أنفسهم قيادتها وملكيها.

٣٧ - ودأبت الأمم المتحدة منذ البدء على دعم هذه العملية بموضوعية وإخلاص، وهي ملتزمة بمواصلة ذلك. فمستشاري الخاص ألكساندر داوئر وفريقه ما فتئوا يعملون بجد للمساعدة في هذا قدر طاقتهم، وأنا أدمعهم دعما كاملا. وستظل الأمم المتحدة منخرطة في العملية بصورة مكثفة خلال المرحلة المقبلة؛ إلا أن مصير قبرص يبقى في المقام الأول في يد زعمي الطائفتين. وفي الأيام والأسابيع المقبلة سوف يقومون بتحديد المسار الذي سوف تنتهجه الجزيرة ومواطنيها. فهذا الخيار خيارهم هم.

سادسا - التوصيات

٣٨ - في ضوء تقييمي وملاحظاتي، أقترح فيما يلي بعض التوصيات لكي ينظر فيها الزعيان وطائفتاهما.

٣٩ - ووفقا لما تم الاتفاق عليه في اجتماع ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر سوف ألتقي مجددا بالزعيامين في كانون الثاني/يناير، وعندها ينبغي للزعيامين أن يكونا مستعدين تماما وأن يكون

لديهما خطة عملية للتغلب على نقاط الخلاف الرئيسية المتبقية. وأرجو منهما أن يكرسا جهودا كبيرة لتحقيق هذا الهدف.

٤٠ - ومن المهم لإنجاح محادثات السلام هئية الجو العام الذي يدور فيه التفاوض لا سيما بالنظر إلى أن نجاح العملية في نهاية المطاف يظل في أيدي المواطنين الذين سوف يدلون بأصواتهم بشأن الاتفاق في استفتاءين منفصلين ومتزامنين يجريان في كلا الطائفتين. وبالنظر إلى أهمية إيجاد بيئة مواتية للمفاوضات، فإنني أحث الزعيمين على توخي الحذر في تعاملهما مع وسائل الإعلام وأن يكون التركيز في رسائلهما منصبا على نقاط التقارب والطريق إلى الأمام.

٤١ - ومع إقراي بالطابع السري للمفاوضات إلا أنني أشجع الزعيمين على العمل الواضح كلا على حدة وبشكل مشترك وإرسال إشارات أكثر إيجابية واتساقا. فهما مسؤولان عن ذلك بقدر مسؤوليتهما عن إدارة المحادثات. ومن شأن ذلك أن يعزز ثقة الرأي العام في العملية السلمية ودعمه له ويسهل مهمة الزعيمين نظرا لأن المعلومات ستكون متاحة بصورة بناءة لكلا الطرفين.

٤٢ - وإقرارا مني بالدور الهام للأحزاب السياسية في الطائفتين، وبالتفويض الذي منحتة كل طائفة إلى زعيمها للتفاوض بشأن اقتراح للتسوية، أرى أنه على البرلمانين والفاعلين السياسيين من الجانبين إثبات دعمهم لعملية التفاوض بصورة أكثر منهجية من خلال إتاحة المجال الكافي للقائدين حتى يتمكنوا من التفاوض بشأن تسوية محتملة بنية سليمة.

٤٣ - إن مشاركة المجتمع المدني النشطة وانخراطه في الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل وتنفيذه هي أيضا عنصر حاسم من عناصر المفاوضات. ونظرا لأن الدعم الشعبي آخذ في الانحسار يمكن للمجتمع المدني، الآن أكثر من أي وقت مضى، أن يضطلع بدور هام في دعم الزعيمين والعملية. وفضلا عن ذلك، ومراعاة مني للدور الهام للمرأة في مفاوضات السلام، وهو الأمر الذي اعترف به مجلس الأمن في قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإنني أشجع الجانبين على مواصلة تفاعلهم مع الفريق الاستشاري المعني بالقضايا الجنسانية الذي يتألف من ناشطين من المجتمع المدني وأكاديميين من مختلف أنحاء الجزيرة، وعلى النظر بجدية في التوصيات التي تركز على قضايا الجنسين في المجالات الرئيسية موضوع النقاش في مفاوضات السلام.

٤٤ - إن وجود الأمم المتحدة في قبرص، الذي يشمل مكتب مستشاري الخاص وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغير ذلك من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، ظل يعمل بطريقة منفصلة ولكنها منسقة ومتناسكة لدعم جهود

الجانبيين في إيجاد تسوية شاملة وعادلة. وأنا أواصل التخطيط للطوارئ فيما يتصل بقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، بموجب التكاليف الصادر من مجلس الأمن، آخذاً في الاعتبار التطورات المحلية ووجهات نظر الطرفين. وفي الشهور المقبلة أنوي إجراء تقييم أشمل لوجود الأمم المتحدة في قبرص بغرض الخروج بتوصيات بشأن السبل الكفيلة بالتكيف مع التطورات الجارية.
